منظمة التجارة العالمية والعراق : مبررات الانضمام والآثار الاقتصادية المتوقعة

هيثم عبدالله سلمان*

المقدمة

لقد اكدت منظمة التجارة العالمية WTO ضمن أنظمتها الرئيسة تحرير تجارة السلع والخدمات من خلال تخفيض الرسوم الكمركية الى ادنى مستوى لها، والغاء القيود غير الكمركية كافة ، وغيرها من الانظمة. ويعتقد أن الاقتصاد العراقي سوف يتاثر كثيراً في حال الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية اكثر من غيره من الدول ، وأسوةً بالدول التي يرتفع فيها مؤشر الانكشاف التجاري على العالم الخارجي، إذ بلغ هذا المؤشر في العراق حوالي ٩٤ % عام ٢٠٠٧. ويتحدد التأثير السلبي أو الإيجابي على الاقتصاد العراقي بمدى فاعلية أداء أنظمة وقواعد منظمة التجارة العالمية والمسموحات القانونية حول نوع التخفيض وحجمه خلال السنوات المحددة، فضلاً عن نوع الإستراتيجية المتبعة لتحقيق المفاوضات وكيفية ممارسة الحق في إقرار بعض الاتفاقيات مثل الدعم والحماية المسموح بهما والحد من الإغراق، فضلاً عن الحد من الاشتراطات والمعايير الفنية منها ، معايير البيئة والجودة والعمل أو التغليف.

* هيثم عبدالله سلمان، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق.

مشكلة البحث : إن عدم انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية سوف يلحق بالاقتصاد العراقي العزلة الدولية في ظل الاندماج والانفتاح التجاريين.

هدف البحث : تحليل الآثار الاقتصادية التي من المتوقع حدوثها في حال انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في ضوء خصائص الاقتصاد العراقي من جهة، ومراحل نضوج الاقتصاد الدولي من جهة أخرى.

فرضية البحث : تستند على إن الاقتصاد العراقي غير مهيئ تماماً للآنضمام إلى منظمة التجارة العالمية خلال الفترة الحالية، نتيجة القصور في معظم الجوانب التكنولوجية والادارية والمؤسسية والهيكلية.

خطة البحث : وتتضمن ما يلي :

المبحث الأول / منظمة التجارة العالمية : نشأتها وتطورها.

١- نشأة منظمة التجارة العالمية W.T.O .

٢- تطور منظمة التجارة العالمية W.T.O .

المبحث الثاني / ملامح الاقتصاد العراقي ومبررات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

١- الملامح الرئيسة للاقتصاد العراقي.

٢- مبررات الدعوة لآنضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية.

٣- الصعوبات التي تواجه انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثالث / الآثار الاقتصادية المتوقعة من انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية.

١- الآثار السلبية. ٢- الآثار الايجابية.

المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية : نشأتها وتطورها

١- نشأة منظمة التجارة العالمية W.T.O

نشأت منظمة التجارة العالمية اثر اختتام الجولة الثامنة – جولة الاوروغواي (١٩٨٦-١٩٩٤) في مراكش، وهي إحدى المنظمات الدولية التي تم إنشاؤها عبر اتفاقيات ومعاهدات تأسيسية مثلتها اتفاقية الجات عبر جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الثمانية، تلزم الدول المنظمة إليها بمجموعة من الأنظمة والقواعد في مجال التجارة الدولية والاستثمار. ومن أهم الجولات التي أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية هي[١] ، جولة كندي (١٩٦٤-١٩٦٧) التي تم التوصل فيها إلى تخفيض نسبة ضرائب الاستيراد بمعدل ٣٥ %، فضلاً عن الاتفاق حول مكافحة الإغراق، آلا إنها لم تحدد نسبة رسوم مكافحة الإغراق، وجولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (١٩٧٣-١٩٧٩) التي تم من خلالها صياغة أول مجموعة مبادئ غير كمركية لإدارة تقديم الدعم والرسوم التعويضية وتراخيص الاستيراد والحواجز الفنية أمام التجارة ورسوم مكافحة الإغراق، وكذلك التوصل إلى اتفاق يسمح بتصنيف نظام ألافضليات التجارية المصححة والتي تمنحها الدول المتقدمة للدول النامية من دون تطبيق قاعدة الدولة الأكثر رعاية، فضلاً عن تخفيض نسبة ضرائب الاستيراد بمعدل ٣٣ % على جميع السلع باستثناء قائمة من السلع التي تعُدها بعض الدول حساسة . وأخيراً جولة الاوروغواي (١٩٨٦-١٩٩٤) التي أنهت عمل اتفاقية الجات وتأسيس منظمة التجارة العالمية بعد توقيع ١١٧ دولة عليها، التي شرعت ولأول مرة بالتفاوض حول السلع الزراعية وأدخلت قطاع الخدمات وتحرير رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وحماية الملكية الفكرية في مفاوضاتها، كما أدت إلى عدم تجزئة الاتفاقات وذلك على أساس قبول كل الاتفاقيات أو رفضها، فضلاً عن تخفيض الرسوم الكمركية إلى ٣٣ %، إذ أصبح

التخفيض الشامل ٤٠ % من الرسوم الكمركية. ومن المهام الأساسية لعمل منظمة التجارة العالمية تنفيذ وإدارة أعمال اتفاقات التجارة متعددة الأطراف، فضلاً عن الاتفاقيات الجماعية والاتفاقات المنشئة لجهاز تسوية التزاماتها وإدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقاً لفترات زمنية محددة، والتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين لتنسيق سياسات إدارة شؤون اقتصادات الدول. ومن أهم المبادئ التي تحكم عمل منظمة التجارة العالمية هي[٢] :

١- مبدأ الدولة الأكثر رعاية.
٢- مبدأ الحماية من خلال الرسوم الكمركية فقط، والقيود الكمية على المستوردات وإمكانية تعليق تطبيق أحكام اتفاقية الجات اتجاه بعض الدول الأعضاء.
٣- منع سياسة الإغراق.
٤- مبدأ المعاملة الوطنية للسلع الأجنبية.
٥- مبدأ عدم التمييز بين الدول الأعضاء.
٦- ومبدأ قاعدة التمكين والتي تنص على تمكين الدول النامية الإجراءات الخاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

فضلاً عن المبادئ الأخرى المتعلقة بالترانزيت والحوافز الفنية للتجارة وحماية الإنسان والنبات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وغيرها. ويستخلص من المهام والمبادئ التي استندت عليها منظمة التجارة العالمية إنها تسعى إلى تحرير التجارة الدولية بما ينسجم مع الاندماج في الاقتصاد الدولي من خلال إزالة جميع القيود غير الكمركية على تجارة السلع والخدمات وتركيز الحماية عن طريق الرسوم الكمركية فقط، والسعي إلى تخفيضها بصورة مستمرة، أي اعتماد الرسوم الكمركية كأداة رئيسة للحماية، فضلا عن

مراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية والأقل نمواً، وتسوية المنازعات وبما ينسجم كل ذلك للنفاذ إلى الأسواق. الآ أن كثير من المحللين الاقتصاديين يعتقدون أن المهام والأهداف والمبادئ غير المعلنة لمنظمة التجارة العالمية هي التي تحكم آلية عمل المنظمة من خلال تحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق من طرف واحد فقط، من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، نتيجةً للإسهام الكبير للدول المتقدمة بالجوانب التكنولوجية والإدارية والمؤسسية والهيكلية، فضلاً عن الجوانب الفنية المتعلقة بالمعايير، وكما يأتي:

١- إن التقدم التكنولوجي الذي امتازت به الدول الصناعية أدى إلى خلق قاعدة صناعية عريضة في الخامات الصناعية البديلة التي خفضت الاعتماد على المواد الأولية، فضلاً عن ارتفاع القيمة المضافة لمنتجاتها الصناعية لكونها ذات درجة عالية من التخصص ، مكنتها من النفاذ إلى أسواق الدول النامية التي امتازت بالوفرة النسبية لعوامل الإنتاج مما نتج عنها منتجات كثيفة العمل أو كثيفة الموارد أو كليهما بآن واحد، فضلاً عن انخفاض القيمة المضافة لمنتجاتها الصناعية.
٢- في حين تميزت الجوانب الإدارية لدى الدول المتقدمة من خلال إزالة العوائق الحدودية والشفافية في إدارة الكمارك ، فضلاً عن دقة وسرعة التخليص الكمركي.
٣- أما الجوانب المؤسسية فقد مثلتها القدرات البشرية الاقتصادية والقانونية المفاوضة لتسوية النزاعات.
٤- أما الجوانب الهيكلية فقد تمثلت بقوة وقدم هياكلها الإنتاجية وامتلاكها لعناصر القدرة على المنافسة في الكثير من القطاعات الاقتصادية.

٥- في حين عكست الجوانب الفنية المعايير الفنية للسلع والمواصفات القياسية المطلوب استيفائها للدخول إلى أسواق الدول المتقدمة مثل معايير الجودة والبيئة والعمل والتغليف، فالاتحاد الأوربي مثلاً يفرض حظراً على بعض صادرات الهند من المنسوجات والملابس الجاهزة لاستخدامها مواد كيميائية ومبيدات مضرة بالصحة العامة، في حين تفرض الولايات المتحدة الأمريكية حظراً على بعض صادرات بنغلادش من الملابس وصادرات الهند من السجاد اليدوي لاشتراك الأطفال في عمليات إنتاجه[٣]، مما شكُل تطبيق هذه المعايير قيود غير كمركية حدت من قدرات منتجات الدول النامية على الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة، إذ بلغ عدد حالات تسوية المنازعات للجوانب الفنية لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ حوالي ١٠٥ حالة، توزعت بين الجوانب الزراعية ٥١ حالة والملكية الفكرية ٢١ حالة والاستثمار ١٥ حالة والخدمات ٩ حالات والمنسوجات ١٣ حالة[٤].

٢- تطور منظمة التجارة العالمية W.T.O

أ- المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية

ركز جدول المؤتمر الذي عقد في مدينة سياتل للفترة ٣/١١-٤/١٢/١٩٩٩، على محاور عدة منها، إعادة النظر في اتفاقية الخدمات (المالية، الاتصالات، أنظمة المعلومات، التجارة الالكترونية، دور شركات الانترنت)، وإزالة الحواجز الكمركية أمام الصادرات الزراعية، فضلاً عن قضايا العمل والبيئة، التي ركزت عليها الولايات المتحدة الأمريكية وتأكيدها على فرض عقوبات متعددة الإطراف على الدول التي تنتهك حقوق العمل الأساسية، مما أثار حفيظة دول الاتحاد الأوربي ووقوفها إلى جانب الدول النامية والفقيرة في ذلك. في حين اشارت وفود الدول النامية في سياتل على مكافحة إغراق السوق بالسلع وكذلك القيود

المتمثلة بالرسوم الكمركية، فضلاً عن وضع دعاوى الإغراق الراهنة واتجاه الدول المتقدمة بشكل واسع واللجوء إليها في مواجهة الآخرين. وبالرغم من الفشل الكبير الذي اصاب المؤتمر ، إلا انه سجلت بعض الايجابيات من بينها[٥]:

١- تقارب وجهات نظر الاتحاد الأوربي من وجهات نظر الدول النامية.

٢- اكتمال التصور الكامل حول الهدف من تنظيم التجارة العالمية وبالتالي تعين مواجهة الحقائق التي أساء بعض المشاركين تقديرها وخاصة الأمريكيين، نتيجة المناقشات التكنوقراطية التي كانت تجرى سابقاً بين متخصصين في مجالات يجهلها الكثير.

٣- فضلاً عن تعرف الدول النامية بمدى القصور في حساب تقديرات تكلفة الإنتاج والنفقات الأخرى التي غالباً ما تحدث في عملية الإغراق لآي جانب في الوقت الذي يصعب فيه على الدول النامية إن تقوم بتجميع هذه المعلومات من الدول المتقدمة، ذلك إن السلطات ومؤسسات التجارة والصناعة ليست مهيأة على وجه يمكنها من تحديد مصادر هذه المعلومات ومن جمعها في الدول المتقدمة.

ب- المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية

عقد هذا المؤتمر في الدوحة للفترة ٩-٢٠٠١/١١/١٤، ومن اهم الجوانب التي ركز عليها ما ياتي[٦]:

١- الاتفاق على إجراء مفاوضات تستهدف الاضطلاع بأساليب يتفق عليها لاحقاً بتخفيض الرسوم الكمركية أو حسب الاقتضاء بإلغائها من خلال تخفيض أو إلغاء ذروة الرسوم وتدرج الرسوم والعوائق غير الكمركية، ولاسيما على المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للدول النامية.

٢- التأكيد على التعاون الفني وبناء القدرات اللذين يشكلان العنصرين الأساسيين في البعد التنموي للنظام التجاري المتعدد الأطراف للنمو والتكامل.

٣- الاتفاق على إن المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية ينبغي إن تشكل جزءاً اصيلاً من عناصر المفاوضات، وان تدرج في جداول التنازلات والالتزامات، وان تدرج حسب الاقتضاء في القواعد والضوابط التي سيجرى التفاوض عليها، بغية تفعيل هذه المعاملة عملياً، فضلاً عن إعادة النظر في أحكامها بغية تقويتها وجعلها أكثر دقة وأكثر فعالية وأكثر قابلية للتطبيق.

٤- حصر المفاوضات في بحث إمكانية تطبيق قواعد التجارة والبيئة بين الأطراف في الاتفاق البيئي، بحيث لا تمس المفاوضات بحقوق منظمة التجارة العالمية لأي عضو ليس طرفاً في الاتفاق البيئي.

وبعد إن تم إعلان الدوحة قرر المؤتمر بعض القرارات من أهمها، التأكيد على إن المادة الثامنة عشرة من اتفاق الجات لعام ١٩٩٤ الخاصة بشان الرسوم الكمركية والتجارة هي حكم يقضي بمعاملة خاصة وتفضيلية لصالح الدول النامية، وإجراء دراسة متمعنة ومتحفظة قبل البدء بمعالجة مكافحة الإغراق الخاصة بصادرات المنسوجات والملابس من الدول النامية التي كانت تخضع سابقاً للقيود الكمية عملاً بالاتفاق، ودراسة وصياغة التوصيات اللازمة بشان تحدد الإطار الزمني الذي يجب اعتماده في تقرير حجم الواردات الذي يجرى عليه الإغراق في غضون أثنى عشر شهراً، والموافقة على شمول الأعضاء المسجلين فيه بالمرفق السابع (ب) من الاتفاق بشان الدعم والإجراءات التعويضية ما دام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اقل من ١٠٠٠ دولار

بالسعر الثابت للعام ١٩٩٩، وذلك لثلاث سنوات متتالية، استناداً إلى احدث البيانات الصادرة من البنك الدولي.

جـ- المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية

فمنذ انعقاده في مدينة كانكون للفترة ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ وحتى شهر نيسان/ابريل ٢٠٠٤ لم يتم إحراز أي تقدم في جولة المفاوضات متعددة الأطراف المعروفة بأسم " برنامج عمل الدوحة "، إلا إن المشاورات التي حدثت بين الدول الأعضاء أدت إلى صدور مسودة نص اتفاق " صفقة يوليو "[٧] في ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٤، وذلك استباقاً لعدد من التغيرات المقبلة التي قد تؤثر على مواقف بعض الدول كالانتخابات الرئاسية الأمريكية، وانتهاء مهمة مفوض التجارة الأوربي الحالي مع نهاية عام ٢٠٠٤ واستبداله بمفوض جديد، والتي ركزت على دفع مسيرة المفاوضات في مجالات، الزراعة، ، وموضوعات التنمية، وتسهيل التجارة، وتسريع المفاوضات في الخدمات، فضلاً عن النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية وهو عبارة عن النص المرفوع للمؤتمر الوزاري الخامس في كانكون والمعروف بـ " نص ديربيز " مع بعض التعديلات على أساليب المفاوضات بهذا الشأن.

د- المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية

الذي عقد في مدينة هونغ كونغ بالصين للفترة ١٣-١٨ كانون الأول/سبتمبر ٢٠٠٥، وبالرغم من أن الإعلان أحرز بعض التقدم في المفاوضات بين الدول الأعضاء بشأن تعديل نصوص عديدة من اتفاق مكافحة الإغراق ، والاتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية، فضلاً عن الاتفاقات التجارية الإقليمية، آلا أن الإعلان لم يوضح ضمناً التوصل إلى تقدم جوهري يفضي إلى اتفاق، وذلك من خلال دعوة المجموعة التفاوضية إلى تكثيف العمل والانتهاء من التوصل إلى

نصوص معدلة في اقرب فرصة ممكنة[٨]. وبذلك انتهى آخر فصل يبعث على القلق بشأن مستقبل مفاوضات الدوحة في مؤتمر هونغ كونغ بل ومستقبل النظام التجاري متعدد الإطراف برمته، مع انتهاء السلطة الممنوحة من الكونغرس للرئيس الأمريكي في تموز/يوليو ٢٠٠٧ والتي تخوله إلى إبرام الاتفاقات التجارية وتقديم التنازلات وإرسالها إلى الكونغرس للمصادقة، مما يعني إن الجولة في طريقها إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية. وهكذا فان جولة الدوحة التي بدأت في عام ٢٠٠١ انهارت في عام ٢٠٠٦، عندما طالبت الدول النامية بشكل عام بتجارة " عادلة " وليس بتجارة " حرة "[٩] من اجل تصحيح العيوب الهيكلية والتشوهات التي تشوب النظام الدولي الجديد.

المبحث الثاني: ملامح الاقتصاد العراقي ومبررات وصعوبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

١- الملامح الرئيسة للاقتصاد العراقي

لا يمكن بيان اثر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العراقي بالإطار النظري فقط، إذ يستلزم مع ضرورة الإطار النظري بعض المؤشرات الاقتصادية الكمية التي تعكس بعض الجوانب الرئيسة للاقتصاد العراقي، ومن بين أهم هذه المؤشرات هي :

أ- الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية وأكثرها شيوعاً في تتبع مستوى النشاط الاقتصادي سواء من حيث مستوى النمو أو الركود أو الانكماش أم من حيث الخصائص التي يتمتع بها هذا الاقتصاد أو ذلك، فمن ملاحظة بيانات جدول رقم (١) يتبين أن أهم ما يميز الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي إذ يعتمد على ٦٧ % من ناتجه المحلي الإجمالي على قطاع

الصناعة الاستخراجية، وهو مازال عصب التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي وله التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على ناتج القطاعات الاقتصادية الأخرى. في حين تصدر قطاع الخدمات الحكومية المرتبة الثانية ببلوغها نسبة ١٢.٨ % من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٧ بعد إن كانت نسبتها ١٨ % عام ١٩٩٠، نتيجة للخدمات الواسعة التي تقدمها الحكومية العراقية الى الإدارة العامة والدفاع والتربية والصحة، فيما بلغت نسبة الإسكان والمرافق ١٠.٧ %، إما قطاع النقل والمواصلات والتخزين فقد احتل المرتبة الرابعة بنسبة ٨.٥ % عام ٢٠٠٧ نتيجة الخدمات الكبيرة التي يقدمها القطاع لتيسير وتنمية التبادل التجاري من خلال النقل البري والجوي والبحري وخاصة إيرادات الموانئ العراقية وإيرادات الاتصالات المتنقلة وغيرها، إما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد تميز هو الآخر بنسبة كبيرة بلغت ٨.١ % من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة المركز التجاري والسياحي للعراق وانفراده بموقع جغرافي استراتيجي كان وما يزال محط أنظار واهتمام الدول الكبيرة، فضلاً عن تنامي التجارة الخارجية وما يصاحبها من ارتفاع في خدمات التجارة المتمثلة بالمطاعم والفنادق المنتشرة في إنحاء العراق.

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي العراقي

لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٧ (%)

القطاع	١٩٩٠	٢٠٠٧
الزراعة والصيد والغابات	٢٠	٦.٢
الصناعة الاستخراجية	١٤	٦٧
الصناعة التحويلية	٩	٢.١
التشييد	٧	٤.٤

الكهرباء والغاز والماء	١	١.٢
التجارة والمطاعم والفنادق	١٥	٨.١
النقل والمواصلات والتخزين	٩	٨.٥
التمويل والتامين والمصارف	٧	٠.٣
الإسكان والمرافق	٤	١٠.٧
الخدمات الحكومية	١٨	١٢.٨
الخدمات الأخرى	٤	٢.٣
الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	١١٦٤٨	٦٩٥٥٦

المصدر : بالاستناد على :

– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، ايلول ٢٠٠٨ ، ص ٢٧٧ .

–الاسكوا ، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، النشرة (١٨) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٨ ، ص ٤٦ .

في حين انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة والصيد بنسبة من ٢٠ % عام ١٩٩٠ إلى ٦.٢ % عام ٢٠٠٧ وذلك نتيجة ضعف الإمكانات الزراعية المتمثلة بشحة الأراضي الصالحة للزراعة، وانخفاض نسبة الأيدي العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة من ١٢.٨ % عام ١٩٩٥ إلى ٨.٤ % عام ٢٠٠٦، في حين لم يحظ قطاع الصناعة التحويلية إلا بنسبة ضئيلة جداً من الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٢.١ % عام ٢٠٠٧ بعد إن كانت ٩ % عام ١٩٩٠، وذلك نتيجة التدهور الكبير الذي أصاب هذا القطاع الحيوي اثر الحرب الاخيرة وما تلاها من عمليات تدمير للبنى التحتية والفوقية وتدهور الصناعة الوطنية العراقية في ظل توجه حكومي معلن بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن التلويح بتطبيق برامج الخصخصة لمؤسسات القطاع العام، والانضمام إلى منظمة

التجارة العالمية. ويوضح الجدول التالي هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (١٩٩٠- ٢٠٠٧).

ب- الميزان التجاري

يعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين أجمالي قيم الصادرات السلعية والواردات السلعية لكافة السلع النفطية وغير النفطية على حداً سواء، فمن ملاحظة بيانات جدول رقم (٢) يتبين أن الميزان التجاري العراقي قد حقق فائضاً منذ فترة التسعينات وحتى عام ٢٠٠٧ حينما بلغ ٧٣٨٠ مليون دولار نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات خاصة (النفط الخام) عن الواردات السلعية، اذ بلغت العوائد النفطية حوالي ٣٣٧١٢ مليون دولار عام ٢٠٠٧[١٠]. أما مؤشر الانكشاف التجاري العراقي فقد اصبح غير

جدول رقم (٢)

الميزان التجاري العراقي لعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٧ (مليون دولار)

البيان / لسنة	١٩٩٠	٢٠٠٧
الصادرات	١٠٤٠١	٣٦٤٠٠
الواردات	٤٨٣١	٢٩٠٢٠
الميزان التجاري	٥٥٦٩	٧٣٨٠
الناتج المحلي الإجمالي	١١٦٤٩	٦٩٥٥٦
مؤشر الانكشاف التجاري	% ١٣١	% ٩٤

المصدر بالاستناد على : - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، أيلول ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٧٧ – ٣٥٩ .

- الاسكوا ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، النشرة (١٨) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٠٦ – ٣٩٦ .

منكشف تماماً نحو الخارج عام ٢٠٠٧ وذلك لعدم تجاوز مؤشر الانكشاف التجاري فيه عن ١٠٠ %، بعد إن كان منكشفاً تماماً في عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٦ وهذا إنما يدل على مدى الارتباط الكبير بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد العالمي بحركة التجارة الخارجية وما يصاحبها من الحساسية إزاء التقلبات الاقتصادية في السوق العالمية، خاصة ما يتعلق بارتفاع نسبة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات السلعية.

٢- مبررات الدعوة لآنضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية

بانضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ استكملت جميع دول مجلس التعاون الخليجي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذ بلغ عدد أعضاء المنظمة ١٥٣ دولة لغاية تموز/يوليو ٢٠٠٨. وبذلك يصبح العراق واليمن الدولتين الوحيدتين في الخليج العربي اللتان لم تنضما لحد الآن إلى المنظمة، حيث وافق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتاريخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بانضمام العراق بصفة مراقب، وقد قدم العراق بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ طلباً إلى مدير عام المنظمة يطلب فيه البدء بمفاوضات الانضمام الكامل للعراق في منظمة التجارة العالمية[١١]، إذ بدأ العراق أول اجتماعاته مع المنظمة في نيسان/ابريل ٢٠٠٧ حيث قدم معلومات حول معايير الصحة والعقبات التقنية التي تواجه قطاع التجارة، واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالدعم الداخلي والإعانات المالية لقطاع الزراعة، وقد أكد وزير التجارة العراقي في اجتماعه الأخير في جنيف في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ على إن العراق مصر على تجاوز الظروف الصعبة والمضي قدماً في إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[١٢]، كما تم تشكيل لجنة وطنية لوضع القواعد الثابتة والشفافة للتجارة الخارجية، فضلاً عن وضع السياسات والتعليمات للتجارة

الداخلية وبما يتلائم مع شروط ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[١٣]، وبذلك يصبح العراق من الدول القلائل التي تمتد صفتها كمراقب لمدة لا تتجاوز ٩ أشهر، في حين امتدت صفة السعودية كمراقب على سبيل المثال أكثر من ١٢ سنة لحين انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. ومن الأسباب المهمة التي دعت العراق إلى الانضمام هي:

أ- الاندماج و الانفتاح مع الاقتصاد العالمي

تؤثر درجة الانفتاح التجاري على الخارج على حجم الأنشطة الاقتصادية ونموها، فالانفتاح على الخارج يشكل نافذة لتبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول لتغطية الاحتياجات المحلية من جهة ونقل الفائض منها إلى الخارج من جهة أخرى، ويرتبط الانفتاح التجاري بأمور عدة أهمها[١٤]:

١- درجة تحرر الاقتصاد من القيود وأتباع آلية السوق.
٢- مدى التقدم في تطبيق أنظمة وقواعد منظمة التجارة العالمية.
٣- حجم الاتفاقات التجارية الثنائية الحرة.
٤- درجة اختلال الهيكل السلعي للتجارة الخارجية.
٥- درجة اختلال الهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي.
٦- مدى توفر البيئة التشريعية والقانونية النافذة التي تضبط نشاط قطاع التجارة الخارجية، فضلاً عن نشاط الاستثمار الأجنبي.
٧- درجة تنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلي.
٨- مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة المصدرة وقدرتها على زيادة إنتاجها .

فتصدير المنتجات الأولية في الماضي كان الطريق الرئيس لاندماج الدول في الاقتصاد العالمي، فالصادرات من المنتجات الأولية ولاسيما النفط كانت وما تزال تتمتع بأهمية حاسمة لكثير من الدول وخاصة العراق، وهذا النمط من

الاندماج الدولي من جانب التصدير جاء في الكثير من الأحيان نتيجة التخصص ألقسري في ظل الاستعمار. وفي حالات أخرى كان النمو المدفوع لتصدير المنتجات الأولية نتيجة لقرارات مستقلة، في محاولة لجذب المكاسب من التجارة عن طريق التخصص في مجالات تحددها ثروة كل دولة من الموارد[١٥]. لاسيما وان التجارة الخارجية للعراق تحظى بأهمية خاصة بشقيها التصديري والاستيرادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وإن الانفتاح يشجع على انتهاج سياسات اقتصادية كليه يمكن مواصلتها لضمان وجود بيئة محلية مستقرة تحمي القدرة التنافسية الخارجية وتشجع الادخار المحلي[١٦]، فضلاً عن إن الانفتاح من شانه تحسين المؤسسات وتوسيع دورها وخاصة في قطاعات التصدير التي لا تعتمد على امتيازات ريعية، وتعرض القوى العاملة للمنافسة وضرورة الحصول على المعرفة المهارات التي يتطلبها السوق، مما يخلق تحالفاً فعالاً فيما بينها للحصول على أحدثها[١٧].

ب- توسيع سياسات الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي

بدأت معظم حكومات الدول النامية بإعطاء دور جديد للقطاع العام، يتمثل في إقامة المؤسسات الضرورية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه ورفع كفاءة عمل اقتصاد السوق وأجراء تغيير في تحديد أداء وتعريف دور الدولة الاقتصادي من خلال تقليص دورها كمنتج وموزع. وذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الدولية والإقليمية المتغيرة والتي تجعل سمة " التغيير والتكييف " اخطر ما فيها خاصة في بعض الدول النامية مثل (مصر، الأردن، تونس، المغرب، الجزائر) التي فرض عليها التغيير من خلال برامج الخصخصة في إطار برامج أعاد ة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي لمعالجه الاختلالات المالية والنقدية وما ينتج عنها من المديونية الخارجية[١٨].

أما بالنسبة للعراق فقد واجه في الآونة الأخيرة منذ آذار/مارس ٢٠٠٣ أزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية تفوق من حيث تفوقها أزمة جنوب شرق آسيا والأزمات التي أصابت معظم الدول النامية، مما استدعى الحاجة إلى الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي الذي نادت بها مؤسسات التمويل العالمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير تحت ما يسمى بسياسة إعادة أعمار العراق والإصلاح الاقتصادي، لذا فان ما يواجه العراق في الفترة الحالية هي سمة التغيير والتكييف وذلك لوجود آليات الضغط التي يفرضها صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال برامج التكييف والإصلاح الاقتصادي.

جـ – المتغيرات الاقتصادية الدولية

لقد شكلت المتغيرات الاقتصادية الدولية ضغطاً إضافياً على الانجذاب نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لما لأعضاء هذه المنظمة من علاقات وطيدة سواءً على المستوى الاقتصادي أم على المستوى السياسي وبلوغها ١٥٣ دولة عام ٢٠٠٨ ، وتبعاً لذلك فلابد أن يتأثر العراق بالمتغيرات الاقتصادية الدولية المتمثلة (بالعولمة، الثورة المعلوماتية والتقنية، التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية والمنظمات الدولية كالصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها)، للحفاظ على مصالحه أولاً، والحد من الأضرار الناجمة من عدم التعامل مع تلك المتغيرات ثانياً. بحيث أصبحت تلك العلاقات (الاقتصادية والسياسية) بمثابة استراتيجيات ضمن السياسية الخارجية له. وعليه فان عملية الاندماج مع الاقتصاد العالمي في ظل تأثر العراق إنتاجاً واستهلاكاً بالعالم الخارجي يجعل العراق أكثر انفتاحاً وتأثراً في آن واحد وهو ما لوحظ في ملامح الاقتصاد العراقي والمتمثل ببلوغ مؤشر الانكشاف التجاري إلى ٩٤ % عام ٢٠٠٧. حيث تعمل تلك المتغيرات سويةً على تدويل الإنتاج والبحث عن إنتاج

الفرصة البديلة وإلغاء الحدود وانفتاح الأسواق وتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي وتحويل اقتصادات ووفورات الحجم الكبير إلى اقتصادات خفيفة الوزن كثيفة المعرفة يغلب عليها الطابع الرقمي.

٣- الصعوبات التي تواجه انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

يواجه العراق صعوبات عدة من اهمها هي :

أ- الاقتصاد العراقي يعاني من قصور في معظم الجوانب التي امتازت بها الدول المتقدمة، والدول الحديثة العهد بالتصنيع، فضلاً عن بعض الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية والكويت ومصر التي قلصت الفجوة بين بعض جوانب ما متحقق في الدول المتقدمة وما متحقق فعلاً لديها. لذا فان الاقتصاد العراقي بصورة عامة يستطيع الحد من الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية، سواءً للمبادئ المعلنة منها أم غير معلنة منها وتحقيق المزيد من الآثار الإيجابية من خلال تطوير الجوانب التكنولوجية والإدارية والمؤسسية والهيكلية التي يعانيها الاقتصاد العراقي وبالحدود الدنيا على الأقل قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والولوج في الاستثناءات القانونية وإيجاد اللجان التفاوضية القادرة على تسوية المنازعات واثبات الحق.

ب- من الناحية العملية إن عملية الانضمام تأخذ مسارين في المفاوضات الأول متعددة الإطراف مع جميع الدول مجتمعةً لمناقشة نظام التجارة العراقي بأدق تفاصيله للتأكد من تطابقه مع جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مثل الدعم الزراعي، تطابق قوانين العراق حول الملكية الفكرية مع اتفاقية التربس TRIPS، وحول اتفاقية الصحة والصحة النباتية، وحول اتفاق العوائق الفنية إمام التجارة وغيرها من الاتفاقيات، ولذلك يواجه العراق جملة من الصعوبات التي حددها ممثل منظمة التجارة العالمية والتي تتمثل بالقضايا القانونية

والتفاوضية والتطبيقية[١٩]، فمن الناحية القانونية لابد من إقرار مجموعة من القرارات التي تُعد من ضروريات الانضمام من قبل مجلس النواب العراقي والذي بدوره سوف يشكل لجان لدراسته قبل المصادقة عليه وبقراءات ثلاثة متتالية، مع الأخذ بنظر الاعتبار إن جميع القرارات التي يستلزم التصويت عليها لابد إن تكون منفصلة الواحدة عن الأخرى لتعلق معظم قوانين منظمة التجارة العالمية بعدد كبير من الوزارات العراقية مثل المالية والصناعة والتجارة وغيرها. وهكذا الحال في القضايا التفاوضية والتطبيقية.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية المتوقعة من انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية

من الصعب التنبوء بالآثار الاقتصادية من انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وذلك لعدم صياغة النموذج القياسي الذي يستند إلى السلاسل الزمنية المعرفة التي يمكن من خلالها التنبوء بالآثار الاقتصادية التي قد يحققها الاقتصاد العراقي من عملية الانضمام، فضلاً عن إن منظمة التجارة العالمية في حال انضمام الدول النامية إلى أعضائها، فإنها تمنح العضو الجديد فترة تسمى بـ فترة تعديل الأوضاع والتي يبلغ أمدها ٨ سنوات ابتداءً من تاريخ الموافقة على الانضمام، ويمكن تمديدها إلى سنتين إضافيتين لبعض الاتفاقيات والإجراءات في منظمة التجارة العالمية مثل الدعم للأداء التصديري والإجراءات الحمائية. لذا يستوجب علينا توقع الآثار التي قد تؤثر على الاقتصاد العراقي في حال الانضمام من منظور نظري يعتمد على التحليل الاقتصادي في ظل التجارب الدولية السابقة، فضلاً عن استخلاص الآثار الاقتصادية المتوقع حدوثها في ظل خصائص الاقتصاد العراقي ومراحل تطوره، وبشكل عام فقد تختلف درجة تأثر الاقتصاد بسلبيات وايجابيات الانضمام وذلك تبعاً للهيكل الاقتصادي الدولة،

ولا ينعكس ذلك التأثير بالضرورة على حجم تجارتها الخارجية، وإنما على درجة تخفيض العوائق التجارية المحلية أو العالمية. إذ يتحدد التأثير السلبي أو الإيجابي على الاقتصادات بمدى فاعلية أداء أنظمة وقواعد منظمة التجارة العالمية والمسموحات القانونية التي تجيز استخدام نوع التخفيض وحجمه خلال السنوات المحددة، ونوع الإستراتيجية المتبعة لتحقيق المفاوضات وكيفية ممارسة الحق في إقرار ممارسة بعض الاتفاقيات مثل الدعم والحماية المسموح بهما والحد من الإغراق، فضلاً عن الحد من الاشتراطات والمعايير الفنية منها، معايير البيئية والجودة والعمل أو التغليف. فالقاعدة الذهبية في اتفاقية أوروغواي تنص على "إن المصدر يربح دائماً " فكلما كان الاقتصاد تصديرياً أكثر منه استيرادياً، كلما تعاظمت فوائده على الاقتصاد في ظل خفض الحواجز الكمركية بحوالي ٣٣ %، وهذا يعني إزالة المعوقات إمام الدول وفتح أسواق الدول الصناعية إمام منتجاتها[٢٠].

١- الآثار السلبية

لقد تباينت استنتاجات الدراسات الاقتصادية حيال الآثار الاقتصادية في حال انضمام الدول إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، فمنها ما يستنتج حدوث آثار اقتصادية ايجابية، ومنها ما يستنتج عكس ذلك، الآ إن من الشائع إن معظم الدول التي تنظم إلى عضوية المنظمة سوف تخسر كثيراً في المدى القصير وربما المتوسط منه، الآ ان هناك آثاراً ايجابية متوقعة على المدى الطويل، وربما تحقق مكاسب في المدى المتوسط في حال إيجاد اللجان التفاوضية القادرة على تسوية المنازعات واثبات الحق. ويمكن بيان الآثار الاقتصادية السلبية المتوقع حدوثها في حال انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بالاتي:

١- يتم حظر الدعم للأداء التصديري للعراق وحسب المرفق السابع (ب) من الاتفاق بشان الدعم والإجراءات التعويضية في حال انتقاله من الدول التي يصل متوسط دخل الفرد فيها اقل من ١٠٠٠ دولار / سنة بالأسعار الثابتة إلى الدول التي يبلغ متوسط دخل الفرد فيها أكثر من ١٠٠٠ دولار / سنة بالأسعار الثابتة ولثلاث سنوات متتالية، عدا الدول التي تصنف على أنها من الدول الأقل نمواً فانه لا يحظر الدعم لأدائها التصديري.

٢- التوسع في عمليات الإغراق في العراق، إذ عرفت جولة طوكيو الإغراق على انه الفعل الذي يتم به إدخال منتجات إحدى الدولتين في تجارة الدولة الأخرى بأقل من سعر البيع الداخلي(التكلفة) لمنتج معين في الدولة المصدرة، وقد يحدث إغراق الأسواق أما كاستجابة قصيرة الأمد لانكماش اقتصادي محلي من خلال بيع فائض الإنتاج في الخارج بسعر منخفض للتخلص منه وهو ما يطلق عليه الإغراق الروسي أو كوسيلة إستراتيجية لاختراق أسواق التصدير على المدى الطويل من خلال إحراز موطئ قدم في الدولة المُصدر إليها ومن ثم ترفع الأسعار لتعظيم الأرباح، وفي كلا الحالتين يُعد إغراق الأسواق على انه تجارة غير عادلة، وقد أعطت المادة (٦) من اتفاقية الجات الحق للأطراف المتعاقدة بتطبيق الإجراءات المضادة في الحالات التي تسبب فيها الواردات ضرراً مادياً لصناعة محلية (وهم المنتجون المحليون الذي يشكل مجموع إنتاجهم أكثر من ٥٠ % من إجمالي إنتاج المنتج المماثل الذي ينتجه الجزء من الصناعة المحلية)[٢١]، مثل حدوث خفض كبير في أسعار السلع المماثلة أو الحد من الزيادة المتوقعة للأسعار أو تأخير إقامة صناعة معينة كان من الممكن أن تقوم لولا وجود السلعة المغرقة، بمعنى أن يستند تحديد الضرر إلى الدليل الإيجابي الذي يشتمل على

إجراء موضوعي لحجم واردات الإغراق وأثرها على الأسعار في السوق المحلي للمنتجات المماثلة، والأثر اللاحق لمثل هذه الواردات على المنتجين المحليين، وقد تم تأكيد عمليات الإغراق في العراق في الوقت الحاضر من خلال اختفاء الصناعات الوطنية من الأسواق المحلية، والسؤال المطروح كم سيتأثر الاقتصاد العراقي في حال انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية في ظل لجان تفاوضية متواضعة المهارات والخبرات العملية في هذا المجال.

٣- عملت اتفاقية منظمة التجارة العالمية بمبدأ قبول النتائج كلها أو رفضها كلها، لذلك على العراق في حال انضمامه إلى عضوية المنظمة العمل بالمبدأ المذكور فيقبل بتحرير الخدمات وإجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر والمكون الأجنبي والرسوم الكمركية والدعم والقيود الكمية وإجراءات الحماية الأخرى، مما قد يؤثر على الصناعات المحلية الوطنية الحالية من المنافسة غير العادلة إمام المنتجات الصناعية الأجنبية.

٤- غلق عدد كبير من المؤسسات الحكومية نتيجة لإلغاء برامج الحماية والدعم التي تمنحها الحكومة العراقية لبعض المشاريع الحكومية مثل الدعم الموجه لسلعة أو خدمة أو قطاع أو مشروع معين، أو من إعفاءات ضريبية أو ضمانات ائتمانية أو التامين على الصادرات، وعادةً ما ينتج من هذه الأشكال من الدعم إلحاق الضرر بالصناعة المحلية لعضو آخر أو إبطال اثر الفوائد المباشرة أو غير المباشرة أو الإجحاف الخطير بمصالح العضو الآخر في الحالات التي يتجاوز فيها الدعم للمنتج المعين ٥ % و (١٠ % للدول النامية) من قيمة أنتاج السلعة المعنية[٢٢]، أو إذا تم منح الدعم لتغطية خسائر التشغيل التي تتحملها صناعة ما أو في صورة إعفاء مباشر من ديون مستحقة. وفي حالة ثبوت تقديم دعماً محظوراً في العراق فسوف يُتخذ بشأنه إجراءات مضادة تتمثل بفرض

الرسوم التعويضية من خلال رفع سعر السلعة المدعومة إلى مستوى السعر السائد في سوق العضو بحيث يتلاشى الأثر السلبي للتشوهات السعرية التي يسببها ذلك الدعم المحظور.

٥- تصاعد المنافسة مما يؤدي إلى انهيار الكثير من المؤسسات الدولة وبالتالي زيادة برامج الخصخصة[٢٣].

٢- الآثار الايجابية

ويمكن إيجاز الآثار الاقتصادية الايجابية لانضمام العراق إلى عضوية منظمة التجارة العالمية بمجموعة من النقاط وهي :

١- إن أول الجوانب التي ينتظر إن تنعكس بالإيجاب على الاقتصاد العراقي هو إن تحرير التجارة سوف يؤدي إلى مزيد من الانتعاش للاقتصاد الدولي، وان تزايد النمو الاقتصادي من شانه إن يزيد من الطلب على النفط الذي لابد وان ينعكس بالإيجاب على إيرادات العراق النفطية وبالتالي على انتعاش اقتصاده[٢٤].

٢- انفتاح العراق واتجاهه نحو العولمة، الأمر الذي يعني انخفاض العوائق التجارية من الرسوم الكمركية والقيود غير الكمركية، وهذا لا يعني بالضرورة ارتفاع قدرة المنتجات غير النفطية في النفاذ للأسواق العالمية ، فهي لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً من صادراته[٢٥].

٣- زيادة المكاسب التي يجنيها العراق من الدعم للأداء التصديري وحسب المرفق السابع (ب) من الاتفاق بشان الدعم والإجراءات التعويضية لكون متوسط دخل الفرد فيه اقل من ١٠٠٠ دولار /سنة بالأسعار الثابتة ولثلاث سنوات متتالية ابتداءً من ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ إذ بلغ حوالي ٦٦٢ دولار/سنة و ٧٠٢ دولار/سنة[٢٦] و ٧١٣ دولار/سنة للسنوات الثلاث على التوالي.

٤- حرية الاتجار بالمنتجات الصناعية العراقية بشقيها التصديري الضئيل جداً والاستيرادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مما ينعكس ايجاباً على طبقة الفقراء لتوفر السلع الصناعية بأسعار منخفضة، مع ضرورة تحرير الواردات تحريراً حذراً وانتقائياً نتيجة للاثاره الضاره على القطاعات الصناعية المحلية الناشئة، والقطاعات العامة استراتيجياً[٢٧].

الخاتمة

إن الاستنتاج الرئيس الذي تم التوصل اليه هو تطابق فرضية البحث مع الواقع الاقتصادي وهو ان هناك قصور واضح في معظم الجوانب التكنولوجية والادارية والمؤسساتية والهيكلية في العراق، وإن جني ثمار انضمام العراق إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية يتحدد بالاتجاهات التي تتمحور في القوة التفاوضية وكسب الاستثناءات الصريحة والضمنية في قواعد وشروط المنظمة، ومن غير المنطق إن نقيم نتائج وانعكاسات المنظمة على اقتصاد العراق دفعة واحدة في ضوء الإمكانيات الحالية والمقومات التنموية التي يتمتع بها العراق، آلا إن يمكن إن نستخلص الإطار العام للاتفاقية ومن ثم تحليل ذلك المستخلص على الاقتصاد العراقي، نتيجة إن العراق لم ينضم رسمياً إلى المنظمة. إما في حالة الانضمام فلابد من الحد من الآثار السلبية التي يتوقع حدوثها ليس على الاقتصاد العراقي وحكومته فقط وإنما على الشعب العراقي التي تصل إليه الآثار السلبية مباشرةً. ويطرح كثير من الاقتصاديين انه يمكن تجنب الآثار السلبية لانخفاض الرسوم الكمركية ، وتعويض عوائد التعريفة المفقودة من خلال إشكال أخرى من الضرائب كما طرحتها دراسة للبنك الدولي ، كما

يفترض آخرون إن العراق يستطيع إن يواجه الاندفاعات الشديدة نحو الاستيراد عن طريق تخفيض قيمة عملاته وزيادة صادراته[٢٨] ، متجاهلين إن الهدف الرئيس من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تحقيق مزيد من الرفاهية إلى الشعب العراقي وليس بهدف الانضمام . ويمكن إن يحقق العراق المزيد من الايجابيات والحد من معظم السلبيات من خلال الاستفادة من انخفاض متوسط دخل الفرد العراقي بالأسعار الثابتة عن ١٠٠٠ دولار / سنة، وبذلك يُعد العراق ضمن الدول الأقل نمواً في العالم.

الهوامش والمصادر حسب ورودها بالنص :

١- سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية ، أثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، الطبعة الأولى، دار المكتبة الوطنية، الرياض، ٢٠٠٣، ص ٣١.

٢- د. عدنان شوكت شومان، اتفاقيات الجات الدولية، الرابحون دوماً والخاسرون دوماً، دار المستقبل، دمشق، ١٩٩٦، ص ١٧.

٣- ألاسكوا، آثار إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر على قطاع النسيج والملابس الجاهزة، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص ٢٤.

٤- سمير اللقماني، مصدر سابق، ص ١٢٣.

٥- د. سمير صارم، معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٨٠.

٦- ألاسكوا، المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الدوحة ٩-١٤/ ١١/٢٠٠١، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص ص ١-١١.

٧- ألاسكوا، فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية، آخر المستجدات في منظمة التجارة العالمية ٣١ يوليو ٢٠٠٤، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٦، ص ص ١-٣.

٨- الاسكوا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية ٢٠٠٦، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٧، ص ٢٠.

٩- الاسكوا، وجامعة الدول العربية، الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧: منظور شبابي، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٨، ص ٩١.

١٠-الأمانة العامة جامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أيلول ٢٠٠٨، ص ٣٣٨.
١١-الاسكوا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في منطقة الاسكوا ٢٠٠٤، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص ١٦.
١٢- هيأة التحرير، الاقتصاد العراقي غير مستعد للدخول في منظمة التجارة العالمية، مجلة النقل والتجارة الدولية، مؤسسة الناطق العربي، العدد (١٤)، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٥.
١٣-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧، العراق، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ص ١٦.
١٤-لمزيد من المعلومات راجع: هيثم عبدالله سلمان، مضامين اتفاقيات الدعم والإغراق والحماية وانعكاساتها على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الكويت الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، العدد (٢٢)، الكويت، ٢٠٠٩.
١٥-الاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٦، ص ٥١.
١٦-الاسكوا، الاستعراض السنوي في منطقة الاسكوا ٢٠٠٤، مصدر سابق، ص ١٧.
١٧-د. مصطفى النابلي، الإصلاح المؤسسي للنمو الاقتصادي في البلدان العربية، وقائع ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، أبو ظبي ١٩-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تحرير: د. سعود البريكان، وآخرون، صندوق النقد العربي- معهد السياسات الاقتصادية، وصندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧، ص ص ٣٦-٣٧.
١٨- هيثم عبدالله سلمان، وامجد صباح، تقييم الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد (١٨)، العراق، ٢٠٠٦، ص١٠٣.
١٩-لما عويجان، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وحدة منظمة التجارة العالمية، جنيف، ٢٠٠٧/٣/٢٧.
٢٠-ألاسكوا، تقرير عن إعمال الاجتماع الوزاري العربي الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، بيروت ٢٤-٢٠ /تموز/يوليو ٢٠٠٣، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٥
٢١-د. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية، الناشر مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٢٥٧.

٢٢–جيسوس سياد، نتائج جولة أوروغواي، وقائع ندوة اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، الكويت ١٧–١٨ كانون الثاني ١٩٩٥، تحرير: سعيد النجار، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، الكويت، ١٩٩٥، ص ٤٦.

٢٣–تشاو سي بوام، كيف تؤدي عضوية منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز سيادة القانون في الصين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، CIPE، القاهرة.

٢٤–د. جاسم المناعي، اتفاقية الجات وانعكاساتها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، صندوق النقد العربي، نادي الخريجين، البحرين، أكتوبر ١٩٩٧، ص ١٦.

٢٥–د. احمد سليمان عبيد، اقتصاديات دول مجلس التعاون في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (١)، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٢٠٢.

٢٦–الاسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد (٢٧)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٧، ص ٦٦.

٢٧–د. محمد صفوت قابل، آثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للمدة ٩–١١ مايو ٢٠٠٤، الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كلية الشريعة والقانون، وغرفة تجارة وصناعة دبي، وآخرون، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤، ص ١٢٢٩.

٢٨–اروبرت فايسمان، سقطت ولن تعود، لا تأسفوا على انهيار محادثات منظمة التجارة العالمية، جريدة العرب الأسبوعي، لندن، السبت ٢٠٠٨/٨/٢٣.